حرب الإبادة الجماعية على غزة في ٢٠٢٣: تهافت المنظومة الأخلاقية

أ.د. أباهر السقا
أستاذ مشارك، في دائرة العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة بيرزيت، فلسطين

يمكن اعتبار السابع من أكتوبر/ تشرين 2023، حدثا تاريخيا مفصليا لمساءلة مجموعة من الاصطلاحات والمفاهيم المركزية التي جرى تناقلها من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتوصيف ممارسات التحديات الأخلاقية للعالم في زمن الحروب منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. راهنية حرب الإبادة على قطاع غزة اليوم تفتح السجالات عن مشروعية ونجاعة هذه الاصطلاحات واستخداماتها. عند استجلاب هذه المقاربات لتوصيف حرب الإبادة " الإسرائيلية" فإنها تتساقط واحدة تلو الأخرى إما بسبب تهميش استخداماتها او لاحتكارها لتوصيف حالات معينة دون أخرى من قبل الجماعات المهيمنة والمخولة للقيام بذلك. نعرض فيما يلي بعضا من هذه المفاهيم التي يساءل حول حضورها وغيابها المواطن العادي قبل الأكاديمي العارف.

أولاً: ما يسمى ب"الجماعة الدولية" أضحى هذا التعبير مرادفا لمعنى اللا معنى، حيث يظهر بشكل أكثر وضوحا من ذي قبل بانه مجرد مرادف لتوصيف جماعة مهيمنة على العالم تقوم بفرض إرادتها. ويتهاوى معها أيضا مفهمة "الشرعية الدولية" التي تؤكد عجز المؤسسات والتكتلات الأممية وحصرها بمشروعية استخدامها من قبل الدول المهيمنة والمتنفذة لصالحها. وعلى نفس النحو ينسحب التساؤل عن مفهمة "الديمقراطية" وممارستها وحدودها؛ باعتبارها منظومة حقوقية وأخلاقية وسياسية تواجه الكثير من

الصعوبات الآنية سواء في تلك المجتمعات التي يجرى تصنيفها كدول ديمقراطية "المجتمعات الغربية "الحرة" والتي تختزل فيها الممارسة الديمقراطية بالحق بالتظاهر ضد الحرب على غزة ومع ذلك لا يجرى أي تغير حقيقي في السياسات الخارجية وتحديدا فيما يخص الانحياز لدولة الاستعمار "الإسرائيلي" سوى بعض التبدلات هنا أو هناك. أو في تناظر لمجتمعات تصنف بأنها غير ديمقراطية حيث يصبح تأثير هذا الحق في ممارسة الديمقراطية يشبه الممارسات اللاديمقراطية لتغول لأجهزة الدولة والسلطات على المجتمعات العربية؛ وسلب إرادة الشعوب وحقهم في رفض المواقف الرسمية للأنظمة العربية كاستكمال للعمليات المستمرة تاريخيا لسلب حقوقهم في مجمل الحيوات السياسة والاقتصادية والاجتماعية في قضاياهم المحلية.

ثانياً: لدوما كانت المنظومة الأخلاقية قاعدة أساسية ومركزية ومرجعية في قواعد القوانين الإنسانية ومن ضمنها "قوانين الحرب" و"القوانين الدولية الإنسانية" والتي تضبط من منظور أخلاقي قواعد الاقتتال والصدامات وآليات استخدام القوة وحدودها فيما يخص المتحاربين وتضع حقوق للضحايا بما فيهم المقاتلين والأسرى والمرضى والضحايا المدنيين الذين تحميهم هذه المنظومة؛ في حين تظهر لنا حرب الإبادة الجماعية الحالية؛ وعبر شاشات التلفزة المباشرة كتجسيد لمجتمع الفرجة والمشاهدة؛ أن الاستعمار الصهيوني لم يترك أي جريمة وإلا ارتكبها: جرائم الإبادة الجماعية، جرائم التطهير الحضري، جرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب التي لا حصر لها، جرائم التطهير العرقي والمكاني، وجرائم استهداف المشافي والمقابر، جرائم فرض التهجير القسري، جرائم قصف دور العبادة، جرائم قطع المياه، والوقود والكهرباء، وجرائم قصف المناطق التي يجبر المهجرين للذهاب اليها ليقوم بقصفها، وجرائم قصف سيارات الإسعاف والمسعفين. والأهم هو جريمة مصادرة الحق بالحياة المرتبط بتوفير الغذاء والماء. ومع ذلك فإن استخدامات هذه المنظومة الأخلاقوية منذ اندلاع الحرب حتى هذه اللحظة لايزال خجولا ويجرى التشكيك من قبل بعض الفاعلين في العالم بأن ما تفعله "إسرائيل" قد يقع تحت خانة من هذه الخانات.

بالتوازي مع هذه الحرب الدائرة على الأرض، يجرى بث الخطابات العنصرية من قبل ممثلي سلطات الاستعمار ومساندیهم (الفلسطينيين حيوانات بشرية، غزة كأرض للتوحش)، وبث خطابات المستعمرين في الأزمان الاستعمارية السابقة (نحن لدينا مهمة تحضيرية، نحن نخوض حربكم) وشيطنة الفلسطينيين ونزع إنسانيتهم وتوصيفهم ضمن ثنائيات العالم الحر مقابل العالم الظلامي، العالم المتحضر مقابل العالم المتوحش. هذه التعبيرات الخطابية جرى تفكيكها وتمحيصها في سياقات تاريخية سابقة ولكن في السياق الاستعماري الحالي يتم التطرق اليها بشكل عرضي ويوجه لها نقد خجول. وتتقاطع هذه الخطابات مع تصريحات صريحة وعلنية تصدر عن قادة وسياسيين ومخططين وأكاديميين " إسرائيليين" عن ضرورة قتل الفلسطينيين وإبادتهم وحتى لاستخدام القنبلة النووية ضدهم، والدعوات لطردهم وتهجيرهم قسريا وحتى مطالبة بعض دول العالم لتمويل تهجيرهم ليصبح طوعيا وبل للذهاب بعيدا في تخيل شكل متخيل لما بعد الحرب فتطلق السلطات الاستعمارية العنان لضرورة تغيير ثقافة الفلسطينيين في غزة لتتكون لديهم ثقافة تتقبل "إسرائيل" واستعمارها. ومع ذلك لم تعطى هذا التصريحات أهمية في العالم المهمين في العالم، بل جرى التغاضي عنها ضمن منطق تطبيق سياسات يمكن تصنيفها بأنها ممارسات استعمارية جديدة للمعرفة من خلال التشكيك بأعداد الضحايا الفلسطينيين واتهامهم بفبركة وتضخيم الأرقام، والتشكيك بالمشافي نفسها واستخداماتها، واستعمال معمم لمفردات "الإرهاب والاجرام" كملازمات لتوصيف المقاومة الفلسطينية ونزع الشرعية عنها. مقابل رفض استخدامات تعابير الاستعمار الاستيطاني الإحلالي، وتوصيفات الأبارتايد ومنظومة التمييز العنصري وتوصيف "إسرائيل" كدولة فوق القانون، أو باعتبارها كبينة استعمارية وتوصيف هذه المفاهيم كمفردات "نضالية" و"غير موضوعية". علاوة على الاحتكار الأحادي الدائري للمعلومات، ومصادرة الحريات الإعلامية والأكاديمية وبل الذهاب نحو منع لأي انتقاد "لإسرائيل" وحكومتها ومطالبة أي متحدث للبدء بإدانة هجوم السابع من أكتوبر باعتباره جواز مرور لدخول للعالم المتحضر، كما لو أن " الصراع" بدء في السابع من أكتوبر/ تشرين 2023 وليس كسيرورة وصيرورة لممارسة ممنهجة

ومنظمة لنظام استعماري عمل على استمرارية النكبة كحدث مؤسس في الظلم التاريخي للشعب الفلسطيني الذي بدء منذ قرن ولازال مستمرا، والذي يعبر عنه بالسيطرة على الأرض ومصادرتها وارتكاب المجازر وطرد السكان ونفى كافة الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني بأرضه. كما وتعمل هذه الدوائر على الاستمرارية في تشويه تغطية الحرب وتسميتها (حرب إسرائيل/ حماس). وممارسة سياسات تكميم الأفواه واتخاذ تدابير استبدادية مكبلة للحريات الأكاديمية واحتكار للمقاربات وفرضها على العاملين في المراكز البحثية والجامعات في العالم المهيمن. وممارسات الإكراه والابتزاز والترهيب وتهديد الأمن الوظيفي للعاملين في المؤسسات الأكاديمية. ووقف التمويل للمؤسسات الرافضة للسرديات الاستعمارية الصهيونية، والتلويح بوقف تمويل النشاطات واشتراطات للتمويل للمؤسسات التي تقدم مقاربات نقدية للحرب على غزة وقطاعها.

ولذا نحن أمام تهافت للمنظومة الأخلاقوية المهيمنة ومفرداتها، لانتقائيتها وتمييزها وفق تصنيفات تمييزية تقوم على استبطان لخطابات إثنية وعنصرية تتغذى من الفوقية الغربية ومن طغيان المركزيات الثقافية ومن ممارسات لها بالإسلاموفوبيا والعروبوفوبيا المتناميتين في العالم، وقبول سياسات ازدواجية المعايير وسيادة قانون القوة وتقويض الأوهام للإيمان بقوة القانون؛ بالتوازي مع ديمومة التشكيك والاصطفاف لحد رفض الدعوة لوقف إطلاق النار، والسماح " لدولة خارج القانون" بالاستفراد بالقتل وشرعنته والبحث عن مبررات ومصوغات له، والتسامح إزاءه واحتكار المنطق الضحووي لصالح" إسرائيل". هذا التهافت، قد يولد الحاجة لتخليق منظومة معرفية ومعيارية جديدة تنبع من حاجاتنا ومن مقارباتنا في المنطقة العربية وفى الجنوب.